

ويتضمن هذا الأسبوع:

- مقدمة خاصة حول قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي
- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: 7.8 تريليون دولار استثمارات الطاقة المتجددة المتوقعة عالمياً حتى 2040
- تحليل خاص: تأثير ضئيل لانخفاض النفط على استراتيجيات الاندماج والاستحواذ
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

مقدمة خاصة حول قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي

أظهرت نتائج الاستفتاء النهائية على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تقدم معسكر الخروج على مؤيدي البقاء بعد فرز جميع الأصوات. حيث بلغت نسبة مؤيدي الخروج من الاتحاد 51.9% مقابل 48.1% لمؤيدي البقاء، فيما بلغت نسبة المشاركة 72.2%. وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء تراجع الجنيه الأسترليني لأدنى مستوياته منذ عام 1985 كما هبط النفط بنسبة كبيرة، وتراجعت الأسواق الآسيوية والأوروبية في مستهل تعاملاتها الجمعة بنسب كبيرة. إن المؤكد الوحيد حتى الآن هو أن هذا القرار قد تسبب في مشاكل بالاتحاد الأوروبي ككل وسط تصاعد دعوات في دول أخرى للتصويت على الانفصال وبدأت آثاره تظهر في الأسواق العالمية، إلا أن أي آثار محتملة لازال تقديرها حتى الآن مجرد تكهنات وتقديرات أولية، لهذا يجب التأكيد على عدم وضوح الوضع في هذه المرحلة، لهذا فقد يكون السيناريو الأفضل الآن هو تأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2018، وأن تتمكن بريطانيا في أفضل الأحوال من الفوز بوضع مشابه لسويسرا واتفاقية تجارة مع شركائها السابقين في الاتحاد الأوروبي. ووفقا لتقارير دولية سابقة، من المتوقع أن تقوم بريطانيا بعقد اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي مباشرة، مع الحفاظ على الاتفاقيات التجارية مع باقي العالم، لكن ذلك سيؤدي حتما إلى انخفاض الاستثمارات، وتقلص الناتج الإجمالي المحلي 3% مع حلول عام 2020. وفي حال لم تقم بريطانيا بذلك، أي أنها لم توقع اتفاقية تجارية مباشرة مع الاتحاد، فإنها ستصبح مُرغمة على الالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية، وهو ما سيعيد الحواجز الجمركية. ولكن ذلك سيُكبد بريطانيا العديد من الخسائر الاقتصادية.

إن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما تري العديد من المصادر لن يقف عند حدود أوروبا، ولكنه سيصل بلا أدنى شك إلى دول عديدة بالعالم من بينها مصر، والتي تتمتع بشراكات تجارية مع الاتحاد الأوروبي. ولكن حتى الآن هذا التأثير غير محسوبة عواقبه على الاقتصاد المصري، فهناك تساؤلات حول موقف صادرات الدول المختلفة - ومنها مصر - للاتحاد الأوروبي، ومدى التزام بريطانيا بالاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الاتحاد الأوروبي، ومن أهمها اتفاقية الشراكة الأوروبية، وهل سيتم الخروج من لحظة الاستفتاء أم يؤجل لفترة بعدها.

لهذا، هناك ضرورة لمراجعة بنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية وقياس مدى إمكانية إحلالها أرخص نتيجة قرار الانفصال أو وجود فرص أكبر لتصدير سلع وخدمات مصرية مقابل سلع وخدمات إنجليزية كانت تحصل على ميزة تفضيلية نتيجة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي مع ضرورة مراقبة أداء البورصة المصرية والتعاملات فيها بصورة دقيقة خلال الفترة الحالية خاصة وأن هناك أسهم مصرية مدرجة ببورصة لندن وإعداد بدائل سريعة للتعامل مع أي اضطرابات محتملة قد تحدث في حالة صدور القرار البريطاني بالانفصال لتجنب أثرها على البورصة المصرية. كما أن قرار الانفصال قد يؤدي إلى خروج استثمارات من بريطانيا للبحث عن ملاذات آمنة ومن ضمنها استثمارات خليجية، وقد يكون متاحا لمصر في حالة إعداد خطة عاجلة اجتذاب جانبها منها مع التنويه إلى أن اتساع الفجوة التضخمية بين مصر وشركائها التجاريين الرئيسيين بالاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبالتالي، استمرار إيذاء الصادرات السلعية. ولهذا يجب الإسراع في الإجراءات الاقتصادية على فترة زمنية مناسبة للتحسين من بيئة الاستثمار ككل بشكل ملحوظ.

ووفقا لتقارير دولية، خروج بريطانيا من الاتحاد سيحرمها من الحق في اتخاذ قرارات مهمة في الشأن التجاري وستكون أقل جاذبية لاستقطاب الاستثمار الخارجي ولن يؤخذ برأيها في قرارات السوق الأوروبية المفتوحة للخدمات الإلكترونية والمالية والتجارية وغيرها. والخروج من الاتحاد سيزعزع الاستقرار في أوروبا التي تظل بريطانيا سوقها الأساسية في الخدمات المالية والمصرفية بخلاف حجم التبادلات التجارية. لكن المصوتين لصالح الإنعزال يجدون أن في إمكانهم التباحث مباشرة في معاملاتهم التجارية مع الجهات المعنية من دون اللجوء إلى المركزية الأوروبية ويعتقدون بأن الشركات البريطانية ستتحرك من عبء أحكام السوق الأوروبية. ويرون أن التجارة بين بريطانيا والدول الأوروبية ستستمر لأن بريطانيا تستورد إلى أوروبا أكثر مما تصدر إليها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

صندوق النقد: اليابان بحاجة لإصلاحات هيكلية جريئة لدعم الاقتصاد

موقع أرقام

قال صندوق النقد الدولي إن جهود اليابان لإنعاش اقتصادها يتطلب إصلاحات هيكلية جريئة، تشمل الدخل وسوق العمل.

وطالب صندوق النقد عبر بيان بوضع إطار لسياسة نقدية أكثر مرونة في "طوكيو"، مع تخلي بنك اليابان عن موعد تحقيق مستهدف التضخم والبالغ 2%.

وأشار التقرير إلى أن مساعي تحقيق معدل نمو اسمي مرتفع، ومستهدف التضخم، وفائض أولي في الموازنة تبقى بعيدة المنال في اليابان في ظل السياسات الحالية.

يذكر أن رئيس الوزراء الياباني "شينزو أبي" قد بدأ سياسة تحفيزية تحمل اسم "أبينومكس" في عام 2012، تشمل سياسات نقدية ومالية وإصلاحية، إلا أنها لم تحقق النجاح المرجو.

مسؤولون روس يحذرون من أزمة «ديون محلية»

صحيفة الشرق الأوسط

حذر وزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، من احتمال تكرار أزمة عام 1998 في روسيا، في حال أصرت السلطات على قرارها بزيادة حجم الاقتراض المحلي ليصل إلى تريليون روبل روسي.

وتناول سيلوانوف، خلال حوار صحفي، خطط السلطات بزيادة حجم الاقتراض المحلي عبر سندات القروض الفيدرالية، موضحاً أن كثيرين في سوق المال الروسية قد لا يذهبون إلى استثمار رؤوس أموالهم في هذه السندات «أداة مالية طويلة الأجل»، محذراً من أن السوق في هذه الحال قد تطلب «أدوات مالية قصيرة الأجل»، ما سيؤدي إلى عودة سندات القروض الحكومية قصيرة الأجل، التي تسببت بالأزمة الاقتصادية و«الإفلاس التقني» عام 1998.

وأوضح وزير المالية الروسي أنه بالنظر إلى حجم الاقتراض الكبير (حتى تريليون روبل) قد لا تتوفر القدرة لدى كل المصارف للاستثمار في سندات حكومية لمدة 10 أعوام، أو 15 عاماً، ولذلك «ستقول المصارف إنها تفضل سندات قصيرة الأجل نظراً لحجم رؤوس الأموال المتوفرة لديها»، حسب قول سيلوانوف، الذي حذر من أن إصدار مثل تلك السندات قد يؤدي إلى تورط الاقتصاد الروسي في «مصيبة الاقتراض» (مصيبة الديون).

وقبل أن يطلق التحذيرات من مغبة الإقدام على خطوة كهذه، كان وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف قد أكد في تصريحات له، على هامش مشاركته في منتدى بطرسبورغ، أن السلطات ستراقب بدقة كميات السندات التي سيتم إصدارها، موضحاً أن حجم الإصدار مرتبط بحجم العجز في الميزانية.

"إتش إس بي سي": نمو متسارع للديون السيئة في الصين

موقع أرقام

كشف تقرير حديث أن الديون السيئة في الصين أخذت في النمو المتسارع، مع تواصل القلق العالمي حيال الارتفاع في مستوى الديون في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وذكر تقرير نشره بنك "إتش إس بي سي"، أن حجم الديون في الصين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعفت تقريباً منذ عام 2008، مرتفعة بأسرع وتيرة في الاقتصادات الكبرى.

وأشار التقرير إلى أن الشركات الحكومية تعتبر المسؤولة بشكل كبير عن رفع الديون لمستويات كبيرة، خاصة تلك العاملة في قطاعات النقل، والطاقة، والاتصالات، بالإضافة إلى الصلب والأسمنت.

واضطرت الحكومة الصينية والمصارف لإقراض الشركات المتعثرة، مع احتياجها لهذه الأموال لإنقاذها من إعلان الإفلاس.

وأوضح التقرير أن السلطات الصينية بدأت في دفع الحكومات المحلية في البلاد لإغلاق الشركات المتعثرة، ما يعني ارتفاعاً كبيراً في القروض السيئة في ميزانيات البنوك.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الاتحاد العالمي للبورصات: أكثر من 90% من البورصات تظهر إلتزاما نحو تحقيق الاستدامة

وكالة أنباء الشرق الأوسط

كشف الاتحاد العالمي للبورصات أن أكثر من 90% من البورصات تظهر إلتزاما نحو تحقيق الاستدامة، حيث تمتلك برامج لقواعد الحوكمة والتنمية المستدامة، تركز بشكل رئيسي على مبادرات تعليمية للجهات المصدرة والمستثمرين، وتتضمن أيضا منتجات مثل السندات الخضراء.

وأوضح الاتحاد – في دراسته الثانية بشأن قواعد الحوكمة والإفصاح للشركات – أن نحو 100% من البورصات تؤمن بأهمية متابعة تحقيق الشركات المدرجة بها عنصر التنمية المستدامة والمشاركة بشكل فعال في تطوير معايير الحوكمة والإفصاح للشركات، كما أن عددا متزايدا من البورصات، بما يصل نسبته 50% مقارنة بـ30% في عام 2014، يدرج هذه المعايير ضمن إعداد التقارير الخاصة به.

ويرى الرئيس التنفيذي للاتحاد العالمي للبورصات ناديني سوكونمار أن “أكثر ما يميز نتائج هذه الدراسة يتمثل في تعميم ودمج فكرة الاستدامة داخل البورصات”، مشيرا إلى أن البورصات المدرجة على قائمة الاتحاد تنخرط – حاليا – بشكل فعال في العمل على ضمان صحة وتنمية أسواقها على المدى الطويل، وتدرك أهمية الدور الهام الذي من الممكن أن تلعبه في تمويل اقتصاد حقيقي ومستدام.

بوتين : الاقتصاد العالمي يعاني من مشكلات هيكلية

وكالة أنباء الشرق الأوسط

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن الأوضاع المتوترة على الساحة العالمية ترجع بشكل رئيسي إلى التحديات الاقتصادية، مشددا على أن المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي مازالت بدون حل ولذلك فإنه من غير الممكن استئناف معدلات النمو الاقتصادي.

وأضاف بوتين – في كلمته أمام الجلسة الموسعة بالمنتدى الاقتصادي الدولي – أن المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي تراكمت، متوقعا تنامي المنافسة بالأسواق الدولية وتزايد الحواجز أمام التدفقات التكنولوجية.

وأشار إلى أن إعادة هيكلة كافة الأفرع الاقتصادية يعد أمرا لا مفر منه، حيث ستفقد الكثير من التسهيلات الإنتاجية قيمتها، وسيتغير الطلب على التجارة وستساعد المنافسة على الأسواق التقليدية والصاعدة.

وأشار إلى أن الوضع السياسي والجغرافي المتوتر – حاليا – يرجع بشكل رئيسي إلى التحديات الاقتصادية وحالة عدم اليقين وهو ما أدى إلى استنزاف المصادر السابقة للنمو إلى حد كبير.

وقال بوتين إنه توجد مخاطر تتعلق باستمرار تصاعد التوترات السياسية والجغرافية (الجيوپوليتيكية)، داعيا إلى العمل إلى إقامة مشاركة أوروبية وأسيوية كبيرة تضم الاتحاد الاقتصادي اليورو أسيوي والهند والصين ودول الكومنولث المستقلة وقوى أخرى.

وشدد بوتين على ضرورة تنمية التعاون في إطار ما يسمى “كيانات الإندماج المرن”.

ودعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي في إطار كيانات التكامل المرنة والمفتوحة والتي تشجع المنافسة في مجال البحث العلمي

مسح: عودة الميزانية المعدلة للولايات الأمريكية لذروة ما قبل الأزمة المالية

(رويترز)

أظهر مسح يوم الثلاثاء أن ميزانية الولايات الأمريكية عادت في السنة المالية 2016 إلى مستويات ذروة ما قبل الركود وذلك بعد ثمانية أعوام مع تعديل الأرقام لاحتساب التضخم.

وقالت الجمعية الوطنية لمسؤولي ميزانية الدولة في المسح المالي الذي يجرى مرتين سنويا للولايات الأمريكية منذ عام 1979 إن إجمالي الإنفاق العام والإيرادات تجاوز الآن أعلى مستويات بلغها في السنة المالية 2008.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي الميزانية غير المعدلة تجاوز الإنفاق الذروة التي بلغها في فترة ما قبل الركود في 2013. لكن بعد التعديل لإضافة معدل التضخم، يعد العام الحالي هو أول عام يعود فيه الإنفاق لهذا المستوى مسجلا 797.7 مليار دولار بزيادة 1.2 بالمئة عن الذروة التي بلغها عام 2008.

وقال التقرير إن الولايات حصلت إيرادات بلغت نحو 787.1 مليار دولار في 2016.

وبرغم ارتفاع النمو بشكل إجمالي ما زال الإنفاق في 29 ولاية وكذلك إيرادات الأموال العامة في 23 ولاية أدنى من مستويات 2008.

ويرجع التقدم متفاوت إلى عوامل من بينها تنقلات السكان واختلافات بين المناطق خلال فترة الركود بين عامي 2007 و2009.

كما يرجع أيضا لانخفاض أسعار الطاقة في الولايات المنتجة للنفط والغاز والفحم وفي الوقت نفسه استقرار نمو الإيرادات على مدار العامين الماضيين في الدولة ككل.

عمليات استحواذ الشركات الصينية على أصول عالمية تبلغ مستوى قياسيا في 2015

موقع أرقام

في أقل من ستة أشهر هذا العام، تزايدت شهية الصين للاستحواذ على أصول عالمية بعد أن سجلت مستويات قياسية في العام الماضي مع محاولات الشركات في ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم لاقتناص أصول عقارية وفي القطاعين التكنولوجي والكيميائي.

ومن أبرز عمليات الاستحواذ التي نفذتها الصين العام الماضي صفقة شراء "ناشونال كيميكالز" الحكومية لشركة "Syngenta" السويسرية للكيمياء مقابل 43 مليار دولار حيث بلغت 40% من إجمالي صفقات الاستحواذ في 2015 من جانب بكين التي تجاوزت قيمتها 111.5 مليار دولار.

ويرى خبراء تباطؤا في عمليات الاستحواذ من جانب الشركات الصينية في النصف الثاني من العام الجاري حيث تواجه الأسواق عدم يقين حيال النمو الاقتصادي العالمي.

ويتوقع أكبر بنك استثماري صيني أن تتجاوز صفقات استحواذ الشركات الصينية على أصول عالمية 150 مليار دولار هذا العام .

التأثير على مصر:

تؤكد الأخبار السابقة على أن الوضع في العديد من الأسواق الناشئة التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية واستثمارية مع مصر مثل روسيا والصين يشهد تغيرات هيكلية قد تؤدي إلى تحولات في القوي الاقتصادية العالمية خلال الفترة المقبلة خاصة مع إحداث كلا الدولتين على وجه الخصوص تحولا جذريا في النموذج الاقتصادي مما أدى إلى اتجاه شركات صينية للتوسع في عمليات الاستحواذ خارج الصين واتجاه روسيا لطرح نموذج تنمية التعاون في إطار ما يسمى "كيانات الاندماج المرن".

ورغم استمرار تصاعد التوترات السياسية والجغرافية (الجيوبوليتيكية) إلا أن مصر تمتلك فرصا كبيرة وإمكانات لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ولاجتذاب استثمارات جديدة في ظل استثمارات هاربة من أسواق عالمية وإقليمية وتقديم مصر لقاطرات نمو وتنمية حقيقية ومتنوعة متمثلة في المشروعات القومية الكبرى. ولكن الأمر يستلزم الإسراع ليس في تعديل قوانين أو فرض لوائح جديدة فحسب، فمشكلات إدارية ليست معقدة مثل استخراج ترخيص أو حسم منازعة أو توفيق أوضاع أو إتمام إجراءات تأسيس أو الإفراج عن بضائع أو ما هو غير ذلك من أمور من المفترض أنها اعتيادية، إلا أن عدم سرعة حلها وتركها يحولها لمشكلات أشبه بالثقوب في البناء الاقتصادي المصري الذي يعاد بنائه حاليا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: 7.8 تريليون دولار استثمارات الطاقة المتجددة المتوقعة عالميا حتى 2040

صحيفة الشرق الأوسط

أصبح واضحا أن الاستثمار في الطاقات المتجددة هو الخطوة الأهم لكل الاقتصادات العالمية سواء كانت مُصدرة أو مستوردة للنفط، فعملية الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة تسهم في تنويع الاقتصاد وتنمية وتطوير رأس المال، لا سيما أنه باستطاعة الدول استخدام الطاقة الشمسية والرياح وتوظيفها لتوليد طاقة كهربائية نظيفة.

وأظهرت دراسة جديدة أن مصادر الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية ستجذب ثلثي إجمالي الاستثمارات في محطات توليد الكهرباء فيما بين عامي 2016 و2040، وذلك رغم الهبوط المستمر في أسعار الفحم والغاز.

وتتوقع بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة، وهي وحدة بحوث الطاقة التابعة لشركة المعلومات بلومبرغ، استثمار نحو 7.8 تريليون دولار على مستوى العالم في الطاقة المتجددة على مدى تلك الفترة مقارنة مع 1.2 تريليون دولار في المحطات الجديدة التي تعمل بالفحم ومعظمها في الهند وأسواق ناشئة آسيوية آخر، ومن بين هذه الاستثمارات 3.1 تريليون دولار في مزارع الرياح البرية والبحرية و3.4 تريليون دولار في الطاقة الشمسية و911 مليار دولار في الطاقة المائية.

وعلى الرغم من أن ذلك يعد أنباء جيدة فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الكربونية للنظام العالمي نتيجة توليد الكهرباء من مصادر تقليدية، فإنه لا يزال غير كاف للوصول إلى المعدل الذي تستهدفه الأمم المتحدة للاحتباس الحراري في العالم عند أقل من درجتين مئويتين.

ويدعو بلاك روك، أكبر مدير للأصول في العالم، متصيدي الصفقات إلى الاستثمار المكثف في مصادر الطاقة المتجددة، كما أعلن غولدمان ساكس عن مضاعفة تمويل مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات إلى 150 مليار دولار، ويقول البنك إن الطاقة النظيفة وصلت إلى «منعطف حيوي» حتى أنها تجاوزت الطاقة التقليدية في المنشآت الجديدة.

ووفقا للتقرير الذي أصدرته مجموعة «بلومبرغ نيو إنرجي فايننس» بعنوان «آفاق الطاقة الجديدة 2016»، كان 2015 عاما قياسيّا للاستثمار في الطاقة النظيفة، حيث تم جذب نحو 329 مليار دولار في الاستثمار العالمي لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، وكانت الرياح على رأس القدرات الجديدة، وأن أسعار الغاز والفحم ستبقى متدنية، لكن ذلك لن يحول دون تحول نظام توليد التيار الكهربائي في العالم في العقود المقبلة إلى مصادر الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية.

وستستحوذ مصادر الطاقة المتجددة على 70 في المائة من خليط الطاقة في القارة الأوروبية بحلول 2040. وفي العام 2015 كانت مصادر الطاقة المتجددة تمثل 32 في المائة من إنتاج التيار الكهربائي في أوروبا.

وفي الولايات المتحدة، يتوقع أن ترتفع مساهمة مصادر الطاقة المتجددة من 14 في المائة في العام 2015 إلى 40 في المائة في العام 2040، رغم إزدهار استخدام الغاز الصخري الذي يتوقع أن يتراجع من 33 في المائة إلى 31 في المائة.

وقدر الخبراء أن يسهم انخفاض تكاليف تقنيات توليد الطاقة من الرياح بنسبة 41 في المائة والطاقة الشمسية بنسبة 60 في المائة بحلول العام 2040 في زيادة الاعتماد على هذه المصادر وإبدالها مكان النفط والغاز والفحم.

وتتوقع الدراسة أن تكون مصادر الطاقة المتجددة أرخص ثمنا في كثير من دول العالم بحلول العام 2020، وفي كل العالم اعتبارا من العام 2030، ويشير الخبراء إلى أن السيارات الكهربائية ستمثل 35 في المائة من مبيعات السيارات الجديدة في العالم في العام 2040، أي ما يقدر بـ41 مليون سيارة.

وكشفت دراسة حديثة أن أشكال الطاقة المتجددة مسؤولة حاليا عن تزويد نحو 25 في المائة من العالم بالكهرباء، وإلى جانب ذلك تعد الطاقة المتجددة مجال عمل مزدهر، حيث تزيد الاستثمارات الدولية في أشكال الطاقة المتجددة حاليا عن 280 مليار دولار، من بينها 161 مليارا تستثمر في صناعة ألواح الطاقة الشمسية وحدها.

ومن بين العوامل المهمة المساعدة في نهوض أشكال الطاقة المتجددة التقدم التقني الكبير، فعلى سبيل المثال قدمت شركة تسلا المتخصصة بصناعة السيارات الكهربائية، مؤخرا بطاريات الليثيوم - أيون «باور وول»، القابلة لإعادة الشحن للاستخدام المنزلي، وهي تخطط لتقديم بديل تجاري أيضا يملك سعة لتخزين مائة كيلو وات في الساعة.

وعلى صعيد دول الخليج، أشارت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) - في تقريرها الصادر مطلع العام 2015 - إلى أن مصادر الطاقة المتجددة يتوقع أن توفر للمنطقة ما يتراوح بين 55 و87 مليار دولار بحلول عام 2030، وهو ما يعادل عوائد 2.5 مليار برميل من النفط، الأمر الذي قد يساعد في تقليص انبعاثات الكربون بنحو 1 غيغا طن، علما بأن دول مجلس التعاون الخليجي الست تأتي ضمن أكبر 14 دولة من حيث نصيب الفرد من انبعاثات الكربون.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويقول التقرير: إن مشروعات الطاقة الشمسية ستوفر 85 في المائة من إجمالي الوظائف بالمنطقة بحلول 2030، علماً بأنها ستسهم بـ76 في المائة من خطط الطاقة المستدامة ضمن برنامج المملكة للتوسع في الاستفادة من الطاقة الشمسية، والممتد حتى 2040.

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة المحرك الأول في منطقة الشرق الأوسط في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث تُعد أبوظبي مثلاً في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة، من خلال سلسلة من الإجراءات منها «مبادرة مصدر» التي تعتبر مبادرة استراتيجية على المدى الطويل، كما احتلت دولة الإمارات المركز الثاني عالمياً في إنتاج المياه المحلاة، بحسب تقرير صدر مؤخراً عن مدينة مصدر، وأشار التقرير إلى أن المنطقة تستحوذ على نحو 38 في المائة من إنتاج المياه المحلاة على مستوى العالم، بفضل استخدامها أفضل التقنيات وحرصها على خفض التكاليف، منوهاً إلى أن الطاقة النظيفة ذات الأسعار المعقولة، فضلاً عن سهولة الوصول إلى المياه العذبة، من أكثر التحديات إلحاحاً على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التأثير على مصر:

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضغطاً هائلاً وغير مسبوق على شبكات البنية التحتية المتقدمة في ظل الزيادة الهائلة في احتياجات الكهرباء وتشير التقديرات إلى أن الطلب على الكهرباء في المنطقة سيزيد بنسبة 84% في 2020، وهذا سيطلب زيادة إضافية مقدارها 135 جيجاوات واستثمارات بقيمة 450 مليار دولار. لكن الربط الكهربائي الإقليمي بين دول المنطقة يقلل الحاجة إلى قدرات إضافية لتوليد الطاقة الكهربائية من 135 جيجاوات إلى 102 جيجاوات، ما يعنى انخفاضا هائلا في قيمة الاستثمارات المطلوبة. ومن الناحية الفنية، فإن الربط الكهربائي التام سيكتمل في المنطقة بحلول 2018 على أقصى تقدير، بمجرد استكمال إنشاء محطة الربط بين مصر والسعودية بقدرة 3 آلاف ميجاوات.

ويأتي ضعف الاستثمارات في مجال توليد الطاقة الكهربائية خلال السنوات الماضية وسط اضطرابات مستمرة منذ ثورة 25 يناير، مما أدى إلى تأخر هائل في بناء محطات جديدة وإنشاء معدات جديدة لنقل الكهرباء. لهذا فالخطة المصرية لتنويع مصادر الطاقة من ناحية وزيادة حجم إنتاجها من ناحية أخرى كانت من الأهمية بحيث تتطلب قانوناً جديداً يساهم في تدعيم هذه الاستراتيجية والرؤية المستقبلية، فمن الممكن أن تتجاوز المنافع الإمدادات المستقرة للطاقة اللازمة، لدفع قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية. وقد نجحت مصر بالفعل في البدء في معالجة مشكلة توليد الطاقة الكهربائية وتكوين مزيج جديد للطاقة يعتمد في جانب أساسي منه على الطاقة النظيفة وهو اتجاه من الواضح أنه سيتصاعد في مصر خلال المرحلة القادمة.

وسيساهم تطبيق قانون الكهرباء الجديد في مصر في وضع شروط جيدة لمساهمة رجال الأعمال والمستثمرين في إنشاء مشروعات عديدة في مجالات الطاقة المتجددة وفتح طرقاً للاستثمار في مصر من خلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يرفع أعباء كثيرة عن الموازنة العامة للدولة إلا أن الدولة لازالت ملزمة بتوفير الاستثمارات اللازمة للشركة المصرية لنقل الكهرباء لتفعيل السوق التنافسي. لذا، اتجاه مزيج توليد الطاقة الحالي نحو اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في مصر يعتبر تحولاً حقيقياً في الفكر الاقتصادي وسيساهم في انخفاض الاعتماد على المصادر التقليدية التي تعتمد على الوفود الأحفوري لصالح الطاقة النظيفة والمتجددة.

وفي ضوء التجارب العالمية، فإن مصر مطالبة بإيجاد سوق محلي للطاقة المتجددة بمنهجية واضحة تضمن تنافسية الطاقة المتجددة من خلال تحرير سوق المحروقات تدريجياً، وتوفير التمويل اللازم من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة، ووضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح للقطاع الخاص بالملكية والاستثمار في القطاع، والعمل على توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة وهو ما بدأت خطواته الأولى بالفعل مؤخراً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص: تأثير ضئيل لانخفاض النفط على استراتيجيات الاندماج والاستحواذ

صحيفة الشرق الأوسط

كشف تقرير اقتصادي صدر حديثاً عن تأثير ضئيل لانخفاض أسعار النفط على استراتيجية صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مبيناً أن حجم الصفقات المحلية يرتفع بنسبة 43 في المائة خلال الربع الأول من العام، مع أربع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن أبرز خمس جهات للصفقات، مشيراً إلى أن سوق صفقات الاندماج والاستحواذ في المنطقة يحافظ على قيمته السنوية بين 50 و60 مليار دولار في عام 2016.

وتوقع التقرير الاقتصادي، الذي أصدرته شركة «إرنست أند يونغ»، وهي رابع شركة محاسبية في العالم ومقرها الرئيسي في بريطانيا، محدودية التأثير الضئيل لانخفاض أسعار النفط على استراتيجية صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع استمرار سعي المسؤولين التنفيذيين في المنطقة بقوة نحو عقد الصفقات، مبيناً توقع 37 في المائة من هؤلاء المسؤولين بأن يستمر البحث عن صفقات استحواذ على مدى الأشهر الـ12 المقبلة.

وفيما يتعلق بمؤشر ثقة رأس المال، كشف التقرير عن توجه شركات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو إقامة الصفقات داخل المنطقة جغرافياً، مع أربع من دول المنطقة ضمن أبرز خمس جهات لعقد الصفقات، متوقفاً زيادة بنسبة 43 في المائة في حجم صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية في الربع الأول من عام 2016. مرتفعة من 21 صفقة في الربع الأول من عام 2015، إلى 30 صفقة للفترة نفسها من العام 2016.

ولفتت «إرنست أند يونغ»، إلى أن الصفقات تتأثر بهبوط مبيعات الأصول، منوهة إلى أن مبيعات الأصول المتعثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلعب دوراً أكثر أهمية في عقد الصفقات، بسبب التشديد على رأس المال، ومبينة أنه في الكثير من الدول، تحظى الحكومات بأولوية الحصول على رأس المال المتاح، فيما تحصل مؤسسات القطاع الخاص ولا سيما الشركات العائلية على نسبة أقل من رأس المال.

ومن جهته، قال فل غاندير، رئيس خدمات استشارات الصفقات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «إرنست أند يونغ»: «تُضطر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط إلى مراقبة محافظتها التجارية بدقة، واستبعاد أي أصول غير أساسية بهدف دعم ميزانياتها لمواجهة عدم اليقين الاقتصادي، أو لتحرير النقد لتمويل أنشطة الاندماج والاستحواذ المحتملة، حيث زادت مبادرات مراجعة وتحسين المحافظ أكثر من أي وقت مضى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما سيعزز نشاط الاندماج والاستحواذ».

وعلى صعيد اضطراب الأسعار، فإنه وفق «إرنست أند يونغ»، أدت الفروق بين توقعات أسعار الباعة مقابل تقييم المشترين إلى اضطراب في الأسعار، مع موازنة الأسعار بشكل أقرب إلى تقييمات المشترين، وبالإضافة إلى مواصلة البحث عن صفقات تحويلية تتيح لشركات المنطقة التكيف مع توجهات العملاء المتغيرة.

من ناحيته، قال إنيل مينون، رئيس خدمات استشارات صفقات الاندماج والاستحواذ والاكتمال العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «إرنست أند يونغ»: «تتشأ اضطرابات الأسعار بشكل كبير نتيجة وجهات النظر المتباينة بشأن التوقعات الكلية وتوقعات القطاعات، في ظل التوقعات بتدقيق متزايد من قبل المشترين، الذين يتطلعون إلى ضمان إدراج الواقع التجاري وتوجهات السوق ضمن توقعات الشركات. ونتيجة لذلك، يواجه البائعون ضغوطات متزايدة لتسعير بعض المخاطر الكلية ضمن أسعار الصفقات».

وأما فيما يتعلق بالصفقات التحويلية والتوجهات المتطورة تهيم على نشاط الاندماج والاستحواذ، أكد التقرير، أن نتيجة التوجهات المتطورة مثل التغيرات في سلوك المستهلكين، تسعى أكثر من ثلث الشركات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو صفقات الأسواق المتوسطة التي قد تطور أعمالهم للمنافسة في ظل السلوك المتغير للمستهلكين.

وأوضح التقرير أن المسؤولين التنفيذيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يركزون على الاستراتيجيات الأساسية لجذب العملاء والاحتفاظ بهم لدفع عجلة النمو، ومع توجه العملاء بشكل أكبر نحو زيادة الحذر بشأن نفقاتهم، تبذل الشركات في المقابل كل ما في وسعها للتركيز على تجربة العملاء في محاولة لتثبيهم عن النظر في خيارات ذات قيمة أقل. ونوهت «إرنست أند يونغ»، بترقب على مدى الأشهر الـ12 المقبلة، حيث خلصت إلى أن المسؤولين التنفيذيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتخذون موقف الانتظار ومراقبة، منتظرين تحسن الاقتصاد الأمريكي، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الصيني، إلى جانب انتظار نتائج نقاش «البريكست» (الانفصال البريطاني عن الاتحاد الأوروبي).

ومع ذلك، ترجح «إرنست أند يونغ»، أن تواصل الشركات العائلية في المنطقة سعيها للاستحواذ على أصول استراتيجية تلائم معاييرها الاستثمارية، في ظل توقعات أن تحافظ صفقات الاندماج والاستحواذ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على قيمتها بما بين 50 إلى 60 مليار دولار سنوياً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يشهد العالم عمليات استحواذ كبرى خلال الفترة الأخيرة في ظل تعثر أصول عدد من الشركات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الماضية وقد كشف تراجع البورصة المصرية خلال العامين الأخيرين عن وجود فرص للاستحواذ على العديد من الشركات المهمة والاستراتيجية بأسعار رخيصة نتيجة التأثيرات السياسية والأمنية. فرغم الضوابط المشددة في القانون في مثل هذه الحالات إلا أن هذه العمليات عادة ما تتم في إطار قانوني يتيح تنفيذها خصوصا في ظل تفتت هياكل ملكية العديد من الشركات والمخاوف لدى المستثمرين الأفراد بشأن طول فترة الاحتفاظ نتيجة عدم استقرار الأوضاع.

* تؤكد العديد من المؤشرات أن الفترة الأخيرة تظهر ميل المستثمرين نحو اقتناص الفرص والصفقات الرخيصة، وفقا لقاعدة (حال وجود عدد محدود من المستثمرين في السوق، والكثير من الأصول المعروضة للبيع، ينفذ المستثمرون أقوى الصفقات الاستثمارية الرخيصة) ويجب هنا التأكيد على أن عمليات الاستحواذ التي شهدتها السوق خلال الأعوام الماضية أدت إلى تدفق سيولة كبيرة نظرا لقيام هذه الشركات بعمليات إعادة هيكلة لتلك الشركات التي تم الاستحواذ عليها وتطوير خطوط إنتاجها ما أدى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة مع الأخذ في الاعتبار أن ما ساعد على توجه الشركات الغربية لدخول السوق المصرية عبر عدد من عمليات الاستحواذ هو الفرص المتاحة للاستثمار سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية لهذا فإنه في الوقت الحالي رغم عدم الاستقرار السياسي إلا أن الشواهد تؤكد علي الاهتمام الدولي بالاستثمار في مصر خاصة اذا ما اتخذت الدولة خطوات أكثر جدية لمعالجة المنازعات القانونية في القضايا الاقتصادية. لهذا، فإن قطاعات مثل الأغذية والزراعة والدواء والبتروكيماويات والموارد الأساسية المصرية قد تكون خلال الفترة القادمة هدفا قويا لعمليات استحواذ مما يستدعي ضرورة تشديد الرقابة علي التعاملات خلال هذه الفترة مع وضع آلية قانونية جديدة لتخارج كبار المساهمين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

(رويترز) (موقع أرقام)

تكدبت الأسهم اليابانية أكبر خسائرها اليومية في أكثر من خمس سنوات يوم الجمعة بعدما صوت البريطانيون لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي وهو ما أثر سلباً على الأسواق المالية وأثار مخاوف من حدوث صدمة للاقتصاد العالمي الهش بالفعل.

وهو مؤشر نيكي القياسي 7.9 بالمئة ليغلق عند 14952.02 نقطة بعدما نزل إلى 14864.01 نقطة أثناء الجلسة ليسجل أدنى مستوى له منذ أكتوبر تشرين الأول 2014.

وهذه هي أكبر خسارة يتكبدها المؤشر منذ مارس 2011 حين اضطرت أسواق المال بسبب مخاطر كارثة نووية عقب زلزال قوي تبعته أمواج مد عاتية (تسونامي).

وزادت الضغوط على الأسهم اليابانية مع تهاقت المستثمرين على الأصول الآمنة مثل الين. ونزل الدولار إلى 99 ينا مسجلاً أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2013.

وهبطت أسهم شركات التصدير بصفة عامة متأثرة بصعود الين إذ خسر سهم بريدجستون كورب 8.5 بالمئة وتويوتا موتور 8.7 بالمئة وباناسونيك كورب 8.3 بالمئة.

وعانت أسهم الشركات التي تملك مراكز إنتاج في بريطانيا حيث هبطت أسهم هيتاشي التي تصنع قطارات في بريطانيا 10.3 بالمئة ونيسان موتور التي تصنع سيارات 8.1 بالمئة.

ونزل مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 7.3 بالمئة إلى 1204.48 نقطة وهبط مؤشر جيه.بي.إكس-نيكي 400 بنسبة 7.3 بالمئة أيضاً لينتهي يوم الجمعة عند 10869.19 نقطة.

وارتفعت قيمة التداول في السوق إلى 3.338 تريليون ين من 1.57 تريليون ين يوم الخميس.

كما تراجعت الأسهم الصينية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، بفعل حالة الصدمة العالمية نتيجة التصويت بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وتبعثت البورصة الصينية خسائر أسواق الأسهم حول العالم عقب نتائج الاستفتاء البريطاني التي أظهرت تفوق المعسكر المؤيد لمغادرة لندن عضوية الاتحاد الأوروبي، ما يثير حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل بريطانيا وأوروبا.

وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 1.3% ليصل إلى 2854 نقطة عند الإغلاق، منخفضاً بحوالي 1.1% خلال الأسبوع.

في حين انخفضت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة وعمقت خسائرها في ظل عدم يقين في الأسواق العالمية عقب نتائج استفتاء أسفر عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وسجلت المؤشرات الرئيسية أكبر تراجع يومي في عشرة أشهر، كما سجلت خسائر أسبوعية، وتراجعت جميع أسهم "داو جونز" الثلاثين.

وهبط مؤشر "داو جونز" الصناعي بحوالي 3.4% أو بمقدار 611 نقطة إلى 17400 نقطة، كما انخفض مؤشر "نازداك" (- 202 نقطة) إلى 4707.9 نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (- 76 نقطة) إلى 2037.3 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 1.6%، كما سجل "نازداك" خسائر بنسبة 1.9%، بينما سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً خسائر أسبوعية بنسبة 1.6%.

وفي الأسواق الأوروبية، هبط مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 7.03% أو بمقدار 24.3 نقطة إلى 321.9 نقطة، وهي أكبر خسائر يومية منذ أكتوبر عام 2008، كما سجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.2%.

وانخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني بنسبة 3.1% أو بمقدار 199.4 نقطة إلى 6138.6 نقطة، كما هبط مؤشر "داكس" الألماني بنسبة 6.8% أو (- 699 نقطة) إلى 9557 نقطة، بينما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي بنسبة 8% أو (- 359.1 نقطة) إلى 4106.7 نقطة.

وعلى صعيد آخر، قفزت العقود الآجلة للذهب لتسليم أغسطس عند النسوية بنسبة 4.7% أو بمقدار 59.30 دولار إلى 1322.40 دولار للأوقية، وهو أعلى إغلاق من يوليو 2014، وحقق المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بحوالي 2.1%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكّد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي أسواق النفط، هبط "نايمكس" الأمريكي بنسبة 4.9% أو بمقدار 2.47 دولار وأغلق عند 47.64 دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.7%، كما انخفض "برنت" بنسبة 4.9% أو بمقدار 2.50 دولار وأغلقت جلسة لندن عند 48.41 دولار للبرميل، وسجل الخام القياسي خسائر أسبوعية بحوالي 1.6%.

كانت نتائج الاستفتاء الذي أجري أمس في المملكة المتحدة قد أظهرت تأييد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنسبة 51.9% مقابل 48.1% للمطالين بالبقاء، وهو ما نتج عنه تقلبات قوية في الأسواق بالإضافة إلى إعلان رئيس الوزراء "ديفيد كامرون" الاستقالة قبل أكتوبر المقبل.

التأثير على مصر:

إنهيار أسواق المال العالمية في ختام تداولات الأسبوع كان رد فعل طبيعي حيث أثار التصويت بخروج لندن من الاتحاد الأوروبي حالة من التقلبات الحادة في أسواق العملات والأسهم والسلع حول العالم، مع اتجاه المستثمرين لحيازة الأصول الآمنة ونزحت مليارات الدولارات من أسواق الأسهم العالمية قبيل الاستفتاء الذي جرى يوم 23 يونيو في الوقت الذي انخفض فيه العائد على السندات الحكومية إلى مستويات قياسية في عدد من البلدان.

لهذا، هناك ضرورة لمراقبة أداء البورصة المصرية والتعاملات فيها بصورة دقيقة خلال الفترة الحالية خاصة وأن هناك أسهم مصرية مدرجة ببورصة لندن وأعداد بدائل سريعة للتعامل مع أي اضطرابات محتملة قد تحدث لتجنب أثرها على البورصة المصرية بما قد يشمل تفعيل بعض الإجراءات الاحترازية قصيرة الأجل أو زيادة مساحة إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية أو حتى اللجوء إلى عنصر تحفيز الاستثمار المؤسسي المحلي متوسط الأجل لضمان استقرار وضع أسواق المال في ظل تلك الفوضى المالية العالمية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.